ILSR
المعهد الدولي للبحوث والدراسات الليبية
International Institute for Libyan Studies and Research

جواز السفر الليبي

نحو إصلاح شامل لتعزيز حرية تنقل المواطن الليبي

المعهد الدولي للبحوث والدراسات الليبية
طرابلس – ليبيا
info@iilsr.com / www.iilsr.com

مقدمة

يُعد جواز السـفر أداة تمثل واجهة الدولة أمام العالم، كما يُعد مقياسًـا لمدى اسـتقرارها الداخلي وقوة علاقاتها الخارجية. وفي ظل التحديات الأمنية والسـياسـية التي مرت بها ليبيا خلال العقد الأخير، تراجع تصـنيف جواز السـفر الليبي بشـكل ملحوظ، ما أثر على حرية تنقل المواطنين الليبيين حول العالم وأضـعف حضـور ليبيا الدبلوماسـي على السـاحة الدولية. من هذا المنطلق، يستعرض هذا التقرير الأسباب الكامنة وراء ضعف الجواز الليبي ويقترح حلولاً عملية لتعزيز قوته.

تصنيف جواز السفر الليبي

يُصنف جواز السفر الليبي في مرتبة متأخرة عالميًا وفقًا لمؤشر (Henley Passport Index) لعام 2025، إذ يحتل المرتبة 103 عالميًا، من أصـل 199 جوازًا، مما يجعله من بين أضـعف جوازات السفر في العالم من حيث حرية التنقل. ويتيح الجواز الليبي لحامله السفر إلى 50 دولة فقط بدون تأشيرة مسبقة أو بتأشيرة عند الوصول، معظمها في إفريقيا وبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية. في المقابل، يفرض الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ودول الخليج قيودًا صـارمة على دخول المواطنين الليبيين. وتُعزى هذه القيود إلى عوامل عدة، أهمها غياب الثقة الدولية في النظم الأمنية والإدارية الليبية، وتزايد اسـتخدام الجواز في أنشـطة ذات صـله بالتنظيمات الإجرامية العابرة للحدود فضـلًا عن ضـعف وزارة الخارجية الليبية في توطيد العلاقات الدبلوماسية الليبية الثنائية مع عدد كبير من الدول.

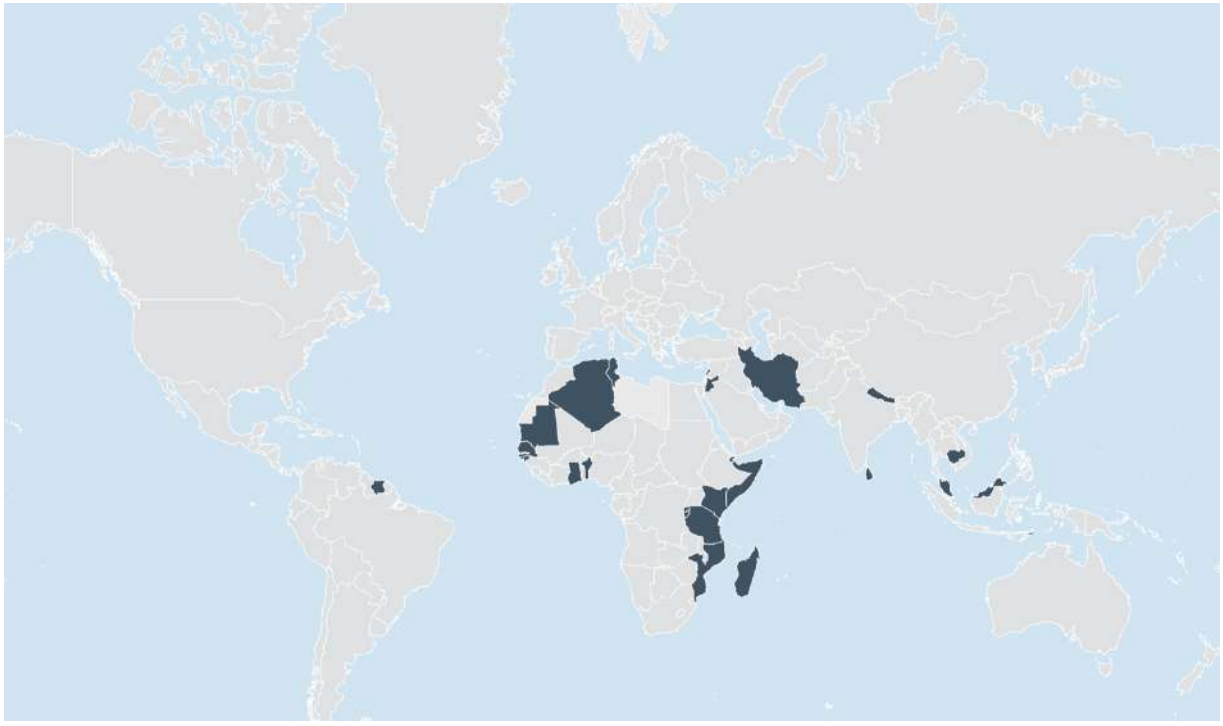

دخـول بدون تأشيرة او بتأشيرة عند الوصول أو فيزا إلكتروني

بحاجـة للتقديـم على تأشيـرة

مؤشر يوضح التصنيف العالمي لجواز السفر الليبي من سنة 2006 إلى 2025

أدت التحولات الأمنية والسياسية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2014 إلى تدهور ملحوظ في مكانة الجواز الليبي، وانعكست بشكل مباشر على قدرة المواطنين، بمن فيهم المسؤولون، على التنقل بحرية. فقد أعادت العديد من الدول تقييم سياسات منح التأشيرات تجاه حاملي الجواز الليبي، وأقدمت على تعليق أو إلغاء عدد من الاتفاقيات الثنائية التي كانت تتيح تسهيلات خاصة، لا سيما لحاملي الجوازات الدبلوماسية والرسمية.

ومن أبرز هذه الحالات ما حدث في 2015، حين أعلنت مالطا وايطاليا رسميًا تعليق اتفاقيات كانت تتيح لحاملي الجوازات الدبلوماسية والخاصة الليبية دخول أراضيها دون تأشيرة. جاء هذا القرار في أعقاب تقارير استخباراتية أفادت بسيطرة تنظيم "داعش" على منشأة طباعة الجوازات بمدينة سرت، وما تبع ذلك من مخاوف بشأن إمكانية إنتاج وثائق رسمية مزورة باستخدام معدات الدولة. نتيجة لهذا الإجراء، خسر حتى كبار المسؤولين الليبيين الامتياز الذي كان يُمنح لهم تلقائيًا بموجب الاتفاق، وأصبحوا مطالبين بالحصول على تأشيرات مسبقة، في دلالة واضحة على انعدام الثقة بالمؤسسات الليبية القائمة على إدارة الوثائق السيادية.

وفي السياق الإقليمي، أقدمت عدة دول عربية من بينها المغرب ومصر والأردن على تعليق ترتيبات الإعفاء من التأشيرة للمواطنين الليبيين، وهو ما شكّل مؤشرًا إضافيًا على التآكل التدريجي للثقة الإقليمية بالجواز السفر الليبي. كما امتنعت معظم الدول التي تبنت أنظمة التأشيرات الإلكترونية عن إدراج ليبيا ضمن قائمة الدول المؤهلة لاستخدام تلك الأنظمة، ما يعكس تصنيف الجواز الليبي كوثيقة "مرتفعة المخاطر".

أنواع جوازات السفر الليبية

تُصدر ليبيا ثلاث فئات رئيسية من جوازات السفر، وهي على النحو التالي:

	نوع الجواز	اللون	الفئة المستهدفة	الملاحظات
	العـــادي	أزرق	جميـــع المـــواطنين	مدته 8 سنوات، ويُصدر عن مصلحة الجوازات والجنسية (التابعة لوزارة الداخلية).
	الخـــاص	اسود	كبار الموظفين في الدولة أو المكلفين بمهام رسمية بناءً على الضوابط المنصوص عليها بالقانون رقم 2 لسنة 2001.	يُصدر عن وزارة الخارجية بموافقة وزير الخارجية والتعاون الدولي. (شابته فوضى الاصدار في السنوات الأخيرة بالمخالفة للقانون)
	الدبلوماسي	أحمر	أعضاء السلك الدبلوماسي والوظائف العليا في الدولة ومن في حكمهم ومن تسمح له الضوابط المنصوص عليها بالقانون رقم 2 لسنة 2001.	يُصدر عن وزارة الخارجية بموافقة وزير الخارجية والتعاون الدولي. (شابته فوضى الاصدار في السنوات الأخيرة بالمخالفة للقانون)

تُعاني منظومة الجوازات الليبية من تباين واضح في مستوى الحماية والتقنية بين مختلف أنواع الجوازات، نتيجة لتعدد الجهات المختصة بالإصدار وضعف التنسيق المؤسسي بينها. فعلى الرغم من أن وزارة الداخلية لا تزال تُصدر جوازات السفر العادية باستخدام نموذج إلكتروني غير بيومتري، يفتقر إلى المعايير الحديثة للأمان البيولوجي والتشفير، فقد قامت وزارة الخارجية في عام 2020 بالتعاقد مع شركة نمساوية لتطوير جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة وفقًا لأحدث التقنيات المعتمدة من المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO)، بما في ذلك تضمين الشريحة الإلكترونية والمعايير البيومترية.

هذا التباين التقني يعكس غياب استراتيجية وطنية موحدة لإصدار الجوازات، ويؤدي عمليًا إلى خلق "مستويين من الثقة" في الوثائق الليبية الصادرة. فبينما تحظى الجوازات الدبلوماسية بحماية أعلى نسبيًا ضد التزوير، تبقى الجوازات العادية – والتي تمثل الغالبية الساحقة من المواطنين – أكثر عرضة للتشكيك الدولي، ما يساهم في تدني تصنيف الجواز الليبي في المؤشرات العالمية لحرية التنقل.

هذا التفاوت التقني لم يكن نتيجة ظرف مؤقت، بل تفاقم بسبب الانقسام السياسي العميق بين المؤسسات، وغياب سلطة مركزية موحدة لتنظيم إصدار الوثائق السيادية. فقد أدى الانقسام إلى تشظّي منظومة الجوازات، بحيث كانت هناك في فترة واحدة أكثر من ثلاث نسخ مختلفة من الجواز الدبلوماسي قيد الاستخدام، بعضها يفتقر تمامًا لأي حماية بيومترية، ومع ذلك

لم تُسحب تلك النسخ القديمة أو تُلغ رسميًا. بل على العكس، جرى تمديدها، وإعادة اعتمادها في المنافذ الرسمية والمعابر الدولية، رغم عدم امتثالها للمعايير الأمنية المتعارف عليها.

أسباب تراجع تصنيف الجواز الليبي

بناءً على ما تم استعراضه، يمكن الاستنتاج بأن تراجع قوة جواز السفر الليبي وتدني تصنيفه الدولي ليس بسبب عامل واحد منعزل، بل إلى تراكم مجموعة من العوامل البنيوية والمؤسسية والسياسية، يتمثل أبرزها في:

1. **الانقسام السياسي وغياب الاستقرار**

الانقسام المؤسسي وتعدد مراكز السلطة في ليبيا بعد عام 2014 أدى إلى ضعف السيطرة المركزية على مؤسسات الدولة، بما في ذلك الجهات المعنية بإصدار الجوازات، مما أضر بمصداقية الوثائق الرسمية أمام المجتمع الدولي.

2. **ضعف منظومة الرقابة على إصدار الجوازات**

فوضى إصدار الجوازات، وغياب التدقيق الأمني الموحد، سمحا بانتشار الجوازات المزورة أو الممنوحة لأشخاص لا يملكون الأهلية القانونية، ما أضعف ثقة الدول الأخرى بالجواز الليبي كوثيقة إثبات رسمية.

3. **غياب جواز السفر البيومتري**

لا تزال ليبيا من الدول التي لم تعتمد في كافة أنواع جوازات السفر على نظام جواز السفر الإلكتروني البيومتري، وفقًا لمواصفات المنظمة الدولية للطيران المدن (ICAO)، وهو ما يجعل الجواز عرضة للتزوير ويؤدي إلى رفضه في الأنظمة الحدودية الحديثة حول العالم.

4. **ضعف الحضور الدبلوماسي والتفاوض الثنائي**

افتقار السياسة الخارجية الليبية لرؤية واضحة ومنسقة في ملف "حرية التنقل" جعل ليبيا غائبة عن طاولات التفاوض المتعلقة بالإعفاءات من التأشيرات أو تحسين شروط الدخول. كما أن معظم البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج لا تولي هذا الملف أولوية.

5. **استغلال الجوازات الرسمية لأغراض غير مهنية**

سوء توزيع جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة، ومنحها لأشخاص لا يحملون صفة رسمية أو لا يمارسون عملاً دبلوماسيًا حقيقيًا، أسهم في فقدان الجواز الرسمي الليبي لقيمته الرمزية، وأدى إلى فرض قيود إضافية حتى على حملة الجوازات الخاصة.

كيف يمكن تقوية جواز السفر الليبي

تقوية جواز السفر هي عملية استراتيجية شاملة تتطلب تكاملًا بين عدة محاور رئيسية تتجاوز الإجراءات الإدارية إلى جوهر البناء المؤسسي للدولة. اعتماد الجواز الإلكتروني البيومتري يشكل نقطة انطلاق ضرورية، لكن لازال يوجد تحدي في إعادة بناء الثقة الدولية في المؤسسات المسؤولة عن اصدار الجوازات وهذا يتطلب خطوات متزامنة ومتوازية في كافة المجالات ذات الصلة.

أولًا، الاستقرار السياسي: وهو ركيزة أساسية لنجاح أي إصلاح في هذا الملف. تناحر المؤسسات يقوض قدرة الدولة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة ويضعف مصداقيتها في المحافل الدولية. لذا، من الضروري إرساء سلطة مؤسساتية موحدة وشفافة تدير ملف الهوية الوطنية بكفاءة، مع وضع آليات رقابية صارمة لمكافحة الفساد وضمان سلامة الإجراءات.

ثانيًا، البعد الأمني: حيث يرتبط بشكل وثيق بمدى ثقة الدول الأخرى في جواز السفر الليبي. فحماية البيانات الشخصية وحماية السجلات المدنية باستخدام تقنيات التشفير والبيومترية يقللان من فرص التزوير ويعززان أمن الحدود. كما أن تعزيز التعاون الأمني الإقليمي والدولي في تبادل المعلومات بشكل سلس يساهم في رفع مكانة جواز السفر عن طريق رفع الثقة في المؤسسات الليبية وقدراتها في توفير البيانات اللازمة عن مواطنيها.

ثالثًا، السياسة الخارجية: عملية إعادة بناء الثقة الدولية يجب ان تعتمد على سياسة خارجية نشطة وملتزمة بالمعايير الدولية. الخطوة الأولى يجب البداء في توسيع شبكة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في شان تسهيلات التأشيرات وهي خطوة استراتيجية مهمة تساهم في تحسين تصنيف جواز السفر الليبي وتسهيل حرية التنقل للمواطنين. حيث توجد العديد من الدول التي لا تربطها بليبيا علاقات اقتصادية قوية، ولا يشكل السفر إليها أو منها حركة كبيرة، لكنها تسعى لإبرام اتفاقيات ثنائية لإلغاء التأشيرات كوسيلة لتحسين تصنيف جوازاتها دوليًا. تمثل هذه الدول فرصة استراتيجية لليبيا لبدء توسيع شبكة اتفاقيات الإعفاء من التأشيرات. إبرام مثل هذه الاتفاقيات مع دول ذات تصنيفات ضعيه أو متوسطة يكون أسهل، ويُظهر تقدمًا ملموسًا في تصنيف جواز السفر الليبي على المؤشرات الدولية. هذا التقدم يمكن ان يتم استخدامه كأداة للترويج لبداية عودة الثقة في الجواز الليبي وفتح افاق للتفاوض مع دول أكبر وأقوى لفتح المزيد من الأبواب أمام حرية تنقل الليبيين.